

Distr.: General
18 April 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والعشرون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير موجز عن حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢١، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظم "حلقة نقاش بشأن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان" في دورته الثانية والعشرين وأن تعد تقريراً عن حلقة النقاش في شكل ملخص تقدمه إلى المجلس" في دورته الثالثة والعشرين. وعُقدت حلقة النقاش يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ في جنيف. ويتضمن هذا التقرير ملخصاً لحلقة النقاش.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١	أولاً - مقدمة
٣	٣-٢	ثانياً - تنظيم حلقة النقاش
٣	١٤-٤	ثالثاً - الافتتاح ومساهمات المناظرين
٧	١٩-١٥	رابعاً - ملخص النقاش
٩	٢٤-٢٠	خامساً - تعليقات المناظرين وردودهم
١٠	٢٧-٢٥	سادساً - الملاحظات الختامية للمنسق

أولاً - مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢١، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظم "حلقة نقاش بشأن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان" في دورته الثانية والعشرين و"أن تعد تقريراً عن حلقة النقاش في شكل ملخص تقدمه إلى المجلس" في دورته الثالثة والعشرين.

ثانياً - تنظيم حلقة النقاش

٢- عُقدت حلقة النقاش في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، في جنيف. وتولت رئيسة مجلس حقوق الإنسان رئاسة حلقة النقاش التي افتتحها المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ونسق المناقشة نائب مدير منظمة الشفافية الدولية ميكيلوس مارشال. وكان من بين المناظرين في المناقشة المديرة التنفيذية لمؤسسة الممارسات الفضلى في الهند سانغيتا بورسوهوتام؛ ورئيسة اتحاد تعاونيات النساء المنتجات في لاس بروماس في نيكاراغوا مارلينغ هايدي رودريغز سيرو؛ وعضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جيسلاف كيدجيا؛ ومستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالسياسات العالمية لمكافحة الفساد فيل ماتشيزا؛ وموظفة منع الجريمة والعدالة الجنائية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلاوديا ساياغو؛ وكبيرة مستشاري البرنامج الأكاديمي للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد سوزان هايدن؛ ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في المغرب عبد السلام أبودرار.

٣- وتمثلت أهداف حلقة النقاش في توجيه الانتباه إلى آثار الفساد السلبية المتعددة على التمتع بحقوق الإنسان، وخاصة على توافر السلع والخدمات ذات الصلة بحقوق الإنسان وإتاحتها وتيسرها وجودتها؛ والنظر بمنظار جنساني في الفرص والتحديات المتصلة بمكافحة الفساد باعتبارها مسألة تتعلق بحقوق الإنسان؛ وتقديم توصيات بشأن سبل ضمان حقوق الإنسان عن طريق محاربة الفساد وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحته بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان.

ثالثاً - الافتتاح ومساهمات المناظرين

٤- أكدت المفوضة السامية، في بيانها الافتتاحي، أن الفساد يشكل عقبة كأداء تحول دون التمتع بحقوق الإنسان - المدنية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في التنمية. فالأموال المنهوبة كل سنة عن طريق الفساد تكفي لتغذية جوع العالم أكثر من ثمانين مرة، والأموال المختلسة من الخزائن العامة يمكن أن تنفق على تلبية الاحتياجات الإنمائية، وانتشال الناس من الفقر، وتعليم الأطفال، وتوفير الأدوية اللازمة

للأسر، ووضع حد لآلاف الوفيات والإصابات التي تحدث كل يوم أثناء الحمل والولادة والتي يمكن تفاديها. ويجول الفساد أيضاً دون وصول الضحايا إلى العدالة، ويذكي حدة انعدام المساواة، ويضعف الإدارة والمؤسسات، ويقلص الثقة العامة، ويغذي الإفلات من العقاب، ويقوض سيادة القانون.

٥- وبينت المفوضة السامية أن الفساد ينتهك مبادئ حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في الشفافية والمساءلة وعدم التمييز والمشاركة الهادفة وأن هذه المبادئ هي أنجع وسيلة لمحاربة الفساد، إذا ما احترمت وُفُذت. ويستجيب النهج القائم على حقوق الإنسان في جهود مكافحة الفساد إلى دعوة الناس المدوية إلى فرض نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي يفي بوعود "التحرر من الخوف والفاقة". وما فتئت المفوضية تعمل على تأكيد النهج ذاته في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، لأن جهود مكافحة الفساد تبلغ فعاليتها القصوى إذا اقترنت بنهج يحترم جميع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المتهمين. وبالإشارة إلى تنامي الوعي بالروابط الجوهرية بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، شددت على الحاجة الملحة إلى زيادة التآزر بين الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ولا بد من تعزيز تناسق السياسات والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية حقوق الإنسان والمجتمع المدني والعمليات الحكومية الدولية في كل من فيينا وجنيف ونيويورك. وإذ ذكّرت المفوضة السامية بأن البلدان النامية فقدت، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، ما يعادل ٨,٤٤ ألف مليار من دولارات الولايات المتحدة في تدفقات مالية غير قانونية، أي ١٠ أضعاف ما تلقته من مساعدة أجنبية، فقد بينت أن أثر الفساد على التنمية وعلى حقوق الإنسان متعدد الجوانب وأن الاستجابة يجب أن تكون كذلك أيضاً.

٦- وقال السيد مارشال إن منظمة الشفافية الدولية عندما أعلنت حربها على الفساد، لم تكن العلاقة بين جهود مكافحة الفساد وحقوق الإنسان قد اتضحت كما هي الآن. وبعد عقدين من العمل الدؤوب، أدركت منظمة الشفافية الدولية أنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً وعميقاً. فالفساد انتهاك لحقوق الإنسان ولا يمكن مكافحته بنجاح إذا انحصر التركيز في التنمية الاقتصادية. بل ينبغي التركيز على الأفراد وآثار الفساد المدمرة على حياتهم؛ فالنهج المركز على الإنسان نهج قائم على حقوق الإنسان. وأبلغ المنسق أيضاً بحملة لحماية حقوق الإنسان من الفساد كانت المفوضية قد شرعت في تنظيمها على شبكات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الشفافية الدولية، وذلك قبل انعقاد حلقة النقاش^(١). فقد جمعت وصلة #RightsNotBribes التي أنشئت على تويتر لأغراض الحملة قرابة ٣,٢ مليون مستخدم فردي

(١) انظر

.www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/HumanRightsAgainstCorruption.aspx

في ظرف أسبوع. وأرسل نحو ١٠٠٠ شخص ومنظمة تغريدات باستخدام هذه الوصلة وقدموا ما يزيد على ١١,٥ مليون رأي ممكن. وتضمنت الحملة أيضاً منتدى نقاش إلكتروني في غوغل+ يُبث مباشرة على اليوتيوب.

٧- وعرضت السيدة بورسوهوتام عدداً من الشهادات المستمدة من دراسة نسقتها لجنة هوايرو. وفي هذه الشهادات، تتحدث نساء من ١١ منظمة أهلية في ثمانية بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا عن أثر الفساد على النساء وكيفيه محاربتهن له. وتواجه هؤلاء النساء الفساد كظاهرة متوطنة ومتغلغلة باتت جزءاً من حياتهن اليومية، وأفادت ٦٣ في المائة منهن بأنه سبق أن طلب منهن دفع رشوة. وقد أعربن عن انشغالهن بشأن حقوقهن واستحقاقتهن المتعلقة بالخدمات الاجتماعية وحققهن في الحصول على المياه والمأوى وحق أبنائهن في التعليم. وبينت السيدة بورسوهوتام أن نساء المنظمات الأهلية يعرّفن الفساد تعريفاً أدق لا يقتصر على الرشوة أو إساءة استعمال السلطة بل يشمل أيضاً تدني تقديم الخدمات أو عدم تقديمها وسوء الحوكمة والاعتداء البدني أو الجنسي. وخلصت الدراسة إلى أن المساءلة والحوكمة لم تتحققا بفضل مشاركة النساء فحسب، وإنما أيضاً بفضل انتساجهن إلى مجموعة نشطة. ويدعم ذلك بصورة قوية ومباشرة مطالبتهن بالمزيد من الدعم. وتشعر الكثيرات منهن بالحاجة إلى التنقيف والإعلام فيما يتعلق بالفساد وإلى دراية قانونية بسبل مكافحته. وكثيرة هي استراتيجيات مكافحة الفساد التي وضعت قوانين وأطراً لحماية الحقوق لكنها تعجز عن ضمان إعمالها.

٨- وتحدثت السيدة رودريغز سيرو، في مداخلتها، عن أثر الفساد على الوصول إلى العدالة والحصول على الخدمات الأساسية والأراضي وحقوق أخرى. فعندما تطلب النساء شيئاً في المناطق الريفية، كثيراً ما يُطلب إليهن في المقابل دفع ثمنه بأجسادهن. ووضعت هؤلاء النساء استراتيجيات مع الشرطة والقضاء والمحاكم والحكومات المحلية، واستطعن التحالف مع هذه الجهات بحيث يتسنى للنساء الحصول على بطاقات هويتهم دون رشوة. ويتعين على نساء المجتمعات المحلية أن يصنعن لأنفسهن مكاناً في الحكومة كي يتسنى لهن الأخذ بزمام أمورهن. ومن المهم، في اعتقادها، تزويدهن بالمعلومات والتدريب، ولا بد من تنمية القدرات في هذا الصدد. وينبغي توعية الضحايا بحقوقهن. ومن الضروري توافر نقاط اتصال فعالة مع الحكومة إضافة إلى الشفافية في الميزانية.

٩- وقال السيد كيدجيا إن هيئات معاهدات حقوق الإنسان وإجراءات الرصد والبلاغات التابعة لها تمتلك قدرة كبيرة على التصدي للفساد باعتباره حاجزاً هيكلياً يعوق أعمال حقوق الإنسان، وباعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان في فرادى الحالات. وعلى وجه التحديد، يمكن لهيئات المعاهدات أن تساهم من خلال منع الفساد كظاهرة اجتماعية، وإقرار المسؤولية والمساءلة عن أعمال الفساد، وتمكين الضحايا من المطالبة بحقوقهم، ومنع حصول الجناة المزعومين والملاحقين على معاملة غير قانونية أو غير منصفة. وأضاف في هذا السياق

أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خصت المدافعين عن حقوق الإنسان بعناية خاصة وشددت أيضاً على ضرورة توفير حماية خاصة للفئات المحرومة أو المهمشة. وسوف يبدأ نفاذ البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أيار/مايو ٢٠١٣، ويمكن أن يساهم ذلك في تدابير مكافحة الفساد، بما أن اللجنة مكلفة بالتحقيق في الانتهاكات المنهجية للحقوق أو في المسائل المثارة في البلاغات مع الدول الأطراف.

١٠ - وقال السيد ماتشيزا إن الترابط بين الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان مؤكد. ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الرابط بينهما هو العامل البشري، الذي يمثل محور التنمية البشرية وحماية حقوق الإنسان في آن معاً. ففي كل عام، يُهدر ١٠٠ مليار من دولارات الولايات المتحدة بسبب سوء تحديد الأسعار التجارية - أي ما يعادل ٥٠٠ مليار دولار على مدى خمس سنوات - وهو مقدار كاف لتمويل مجالات التعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجوع وتوفير الماء والمرافق الصحية والأهداف الإنمائية للألفية مجتمعة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥. وأكد أن الفساد عقبة من العقبات الرئيسية التي تعوق التمتع بحقوق الإنسان. وهو يعوق أيضاً تنفيذ ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالي الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ويعمل البرنامج بالفعل على تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى مكافحة الفساد. والمبادئ المشتركة بين جهود حقوق الإنسان ومكافحة الفساد تشمل الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين وسيادة القانون وحرية التعبير والحق في المعلومات والمساواة وعدم التمييز، علاوة على الإنصاف والعدل.

١١ - وأبرزت السيدة ساياغو أن العلاقة بين حقوق الإنسان وجهود مكافحة الفساد علاقة ذات اتجاهين. فمكافحة الفساد لديها تأثير إيجابي في أعمال حقوق الإنسان، بينما يقلص تعزيز حقوق الإنسان فرص الفساد؛ ولا يمكن مكافحة الفساد بفعالية كاملة إلا باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. ولذا، فإن تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد باعتبارها الصك العالمي الوحيد لمحاربة هذه الظاهرة ضروري لإعمال حقوق الإنسان. وقدمت السيدة ساياغو لمحة شاملة عن الاتفاقية، وأبرزت أنها تتناول جوانب ظاهرة الفساد المتعلقة بالمكافحة والتجريم والتعاون الدولي واسترداد الأصول. وتقر الاتفاقية أيضاً بمبادئ من قبيل النزاهة والمساءلة والشفافية والمساواة والحق في المعلومات، وهي مبادئ تعزز حقوق الإنسان. وقالت إن من المهم اتخاذ تدابير لحماية ضحايا الفساد والأشخاص الذين يبلغون عن جرائم الفساد والخبراء المعنيين بتلك الحالات. ومضت قائلة إن مكافحة الفساد تستدعي وجود نظام قضائي محايد ومستقل وعادل يؤدي مهامه بنزاهة. وبخصوص تنفيذ الاتفاقية، قالت إن الدول الأطراف اتفقت على إنشاء آلية استعراض هدفها تحديد الصعوبات المتبقية وتقديم توصيات.

١٢ - وقالت السيدة هايدن إن من المستحيل النظر إلى الفساد بأي منظار وإغفال علاقته السببية بحقوق الإنسان. وسلطت الضوء على برامج تدريب وحلقات عمل متنوعة نظمتها

الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بشأن جوانب شتى من جهود مكافحة هذه الظاهرة. وعلى وجه التحديد، جمعت الأكاديمية محققين إعلاميين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار نقاش مائدة مستديرة بشأن دور الصحافة ومسؤوليتها في سياق محاربة الفساد. فكلما تدعمت قدرات الصحفيين، ازداد المواطنون قوة بمعرفة الحقائق والوقائع. ولا ينحصر تركيز الأكاديمية وتجربتها في القطاع العام وإنما يشملان كذلك القطاع الخاص. وقالت السيدة هايدن أيضاً إن أحد العوامل الرئيسية في مكافحة الفساد يكمن في التثقيف بشأن الفساد وأسبابه وآثاره، وإن هذا التثقيف يبدأ بالأطفال الصغار ليشمل فيما بعد الطلاب المتخرجين والمواطنين، كونه السبيل الضروري لضمان حقوق الإنسان عن طريق مكافحة الفساد.

١٣- وعرض السيد أبودرار تجربة المغرب في مكافحة الفساد. فقد أنشئت أول جمعية تدعو إلى مكافحة الفساد إلى جانب نشطاء آخرين من المجتمع المدني قبل تصديق المغرب في عام ٢٠٠٧ على اتفاقية مكافحة الفساد باثني عشر عاماً. وواجهت الجمعية معضلة ما إذا كان يتعين التصدي بداية للفساد واسع النطاق أو ضيق النطاق، وقررت التصدي للفساد على أرض الواقع. وقال إن الفساد متفش على المستويات الدنيا. أما الفساد على المستويات العليا، ورغم تأثيره في حقوق الإنسان، فهو شيء غامض بالنسبة إلى عامة الناس؛ ويتعين التصدي بصورة مباشرة للفساد اليومي. وذكر أمثلة عن حرمان أناس من التعليم والماء والخدمات الصحية وكيف عمد نشطاء مكافحة الفساد إلى إشراك جميع العناصر الفاعلة المعنية، مثل الأسر والأطباء والعاملين في القطاع شبه الطبي وغيرهم من العاملين في هذه القطاعات، في إطار عمليات مسح المخاطر وتحديد الثغرات.

١٤- ولخص المنسق الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المناظرون، مشدداً على أهمية تعريف الفساد تعريفاً دقيقاً وعلى أن الحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية نتيجة للفساد يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. وقال إن نشطاء مكافحة الفساد والمبلغين عنه يمكن اعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان. إذ تشترك الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد بالأساس في المبادئ ذاتها، ويمكن لآلية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد أن تدرج نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في تلك الجهود. ويمكن مساعدة المحققين الإعلاميين والشهود والمواطنين عن طريق توفير التدريب والتثقيف بهدف تدعيم مشاركتهم في جهود مكافحة الفساد. فالفساد إنكار لحقوق الإنسان، ويجب مراعاة تعقيدات السياق عند تقييم الفساد.

رابعاً - ملخص النقاش

١٥- عقب الملاحظات التي أدلى بها المناظرون وتولى تنسيقها السيد مارشال، فتحت رئيسة مجلس حقوق الإنسان المجال لجلسة أسئلة وأجوبة. وأخذ الكلمة أثناء جولتي النقاش التفاعلي كل من المغرب وغابون (باسم المجموعة الأفريقية) وبولندا وبنن وليختنشتاين (باسم مجموعة من الدول) وكندا (باسم المجموعة الفرانكفونية) وبوركينا فاسو والولايات المتحدة الأمريكية

وإستونيا وتوغو وماليزيا وجورجيا والاتحاد الأوروبي واندونيسيا والجزيل الأسود وملديف والبرازيل والبحرين (باسم المجموعة العربية) وغواتيمالا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأستراليا ومصر وأوروغواي والجزائر. وأخذ الكلمة أيضاً ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مراسلون بلا حدود، والرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي، والاتحاد الأوروبي للعلاقات الدولية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية.

١٦- وأثناء النقاش، شدد جميع المتحدثين على الصلات بين الفساد وحقوق الإنسان، سواء أعلق الأمر بأثر الفساد السلبي على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان أم بأهمية حقوق الإنسان في تدعيم جهود مكافحة الفساد. وسلم متحدثون كثيرون بأن الفساد قد استشرى في جميع البلدان وشددوا على ضرورة مكافحته على الصعيدين الوطني والدولي في إطار نهج شامل وبالمزيد من التعاون. ويفضي الفساد إلى الظلم، ويشكل عقبة أمام أعمال حقوق الإنسان والتنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كالقضاء على الفقر والجوع وتقديم الخدمات الأساسية. وهو يجد بشدة أيضاً من قدرة الإدارة العامة للدول على ضمان التمتع بحقوق الإنسان. وتمثل مكافحة الفساد بعداً مهماً في ضمان حقوق الإنسان، ولا بد من بذل جهود منسقة في سبيل مكافحة الفساد ومظاهره. وسلطت بعض الوفود الضوء كذلك على جهود التصدي للفساد، كإنشاء وكالات وطنية لمكافحة الفساد، واعتماد تشريعات وتدابير ذات صلة تتوخى تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة وتوعية الناس وتمكين المجتمع وضمان مشاركته في منع الفساد ومحاربه. وأكدت وفود أيضاً أهمية العملية الجارية من أجل استعراض اتفاقية مكافحة الفساد وتعزيز استرداد الأصول.

١٧- وأكد عدد من المتحدثين ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمجموعات والأفراد المعرضين بصفة خاصة لآثار الفساد السلبية، كالفقراء والنساء والأطفال ذوي الإعاقة والأقليات. وأثارت عدة وفود مسألة استرداد الأصول وإعادة الأموال غير المشروعة الناشئة عن الفساد، وذكرت أيضاً أن الفساد جريمة عبر وطنية تستدعي مكافحتها استجابة منسقة من المجتمع الدولي. وأقرت بعض الوفود بأهمية المسألة وحذرت من ازدواجية الجهود وأشارت إلى ضرورة اتباع نهج شامل وأكثر توازناً في مكافحة الفساد بجميع أشكاله عن طريق تعزيز الحوكمة وسيادة القانون.

١٨- وتناول متحدثون كثيرون مسألة حماية النشطاء في مجال مكافحة الفساد والمبلغين عنه والصحفيين. وأكد كثيرون أيضاً أهمية وصول الناس بحرية إلى المعلومات العامة وتوخي الشفافية في الميزانية ودور المجتمع المدني في مكافحة الفساد. وقال بعضهم إن النشطاء في مجال مكافحة الفساد هم أيضاً مدافعون عن حقوق الإنسان؛ فمكافحة الفساد جزء من الكفاح من أجل احترام حقوق الإنسان؛ ومن دواعي الأسف أن الجهود المبذولة في سبيل مكافحة الفساد وضمان حقوق الإنسان كانت على مدى سنوات تسير بصورة متوازنة بدلاً من أن تكون مقترنة ببعضها البعض.

١٩- وبخصوص الممارسات الفضلى وتدابير مكافحة الفساد، عرضت وفود كثيرة تجاربها في إنشاء هيئات خاصة لمكافحة الفساد، واعتماد قوانين جديدة وتعديلات للقوانين الموجودة، وزيادة شفافية المشتريات العامة، وتنفيذ حملات تثقيف وتوعية عامة. وذكرت عدة وفود أمثلة عن الإدارة الإلكترونية والجهود الرامية إلى إتاحة جميع المصروفات الحكومية على شبكة الإنترنت بصورة يومية. وسلط الضوء كذلك على الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد. واقترح البعض أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان المحددة والناجمة عن الفساد موضوع بحث أعمق وأكثر فعالية يولي اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة. وأثار سؤال آخر دور الوكالات المستقلة لمكافحة الفساد. وقال بعض المتحدثين إن من المهم وضع بعض المعايير الدولية المماثلة للمعايير المطبقة على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وطُرحت أسئلة أخرى عن توفير الحماية للمبلغين عن الفساد في سياق قضايا الفساد، على غرار الحماية يحظى بها نشطاء حقوق الإنسان، إلى جانب السؤال عن فعالية الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد.

خامساً- تعليقات المناظرين وردودهم

٢٠- لاحظ منسق حلقة النقاش ظهور توافق آراء واعد في القاعة بشأن الصلة الوطيدة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. وقالت السيدة بورسوهوتام إن إقرار برمجة مراعية لنوع الجنس يقتضي مشاوراة النساء في تصميم استراتيجيات مكافحة الفساد على المستوى الكلي، علاوة على دعم المنظمات النسائية الشعبية. وأشارت إلى الشروع في وضع مؤشرات لرصد الفساد وقالت إن هذه المؤشرات ستتاح في المستقبل.

٢١- وحث السيد كيدجيا هيئات مكافحة الفساد على دمج حقوق الإنسان في عملها. وقال إنه ينبغي تشجيع الاهتمام باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في شتى الإجراءات والصكوك على الصعيد القطري. وقال إن مفهوم التقاضي دفاعاً عن المصلحة العامة وسيلة جديدة بالذكر تُعزز الارتباط بين الظاهرتين. ويمكن أن تواصل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعامل على نحو منهجي مع العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان، وينبغي أن تتبع في إطار ولايتها نهجاً استباقياً يتمثل في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف. وسيكون من المهم تحقيق التآزر بصورة أوثق بين جهود مكافحة الفساد التي تُبذل في إطار منظومة الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٢- ورداً على أسئلة بشأن كيفية تعريف انتهاكات حقوق الإنسان المحددة الناجمة عن الفساد، قال السيد أبودرار إن تورط موظفين في الخدمة المدنية في سرقة أو اختلاس أموال عامة يترتب عليه انتهاك الدولة لحقوق الأفراد في الوصول على قدم المساواة إلى الخدمات الأساسية مثلاً. فالروابط بين الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان ليست نظرية وإنما فعلية.

وأكد أيضاً أهمية إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تتولى تشخيص المشاكل واقتراح الحلول. ولا بد من تعبئة المواطنين وتوعيتهم وتحرير قدراتهم بما يؤهلهم للتماس المساءلة. وأكدت السيدة هايدن من جديد أن تثقيف المجتمع بخصوص مشكلة الفساد بطرق رسمية وغير رسمية يتيح سبيلاً إلى تعزيز حقوق الإنسان عن طريق تدعيم نظام مكافحة الفساد. وقالت السيدة رودريغز سيرو إن من المهم للجميع أن يعملوا معاً على مكافحة الفساد وتدعيم قدراتهم في هذا المجال.

٢٣- وقال السيد ماتشيزا إن من المسلم به أن الفساد يحدث حيثما أُتيحت فرصة للاختلاس وكان احتمال انفضاح الأمر ضعيفاً. وقد لوحظ انخفاض هائل في حالات الفساد في إطار المشتريات وتقديم الخدمات حيثما كانت المعلومات متاحة، بما فيها المعلومات المتعلقة بالتراخيص والتصاريح. وتعتمد معظم الحكومات نظماً أكثر شفافية، بما فيها الحكومة الإلكترونية، وهي مبادرات ينبغي تشجيعها.

٢٤- وقالت السيدة ساياغو إن اتفاقية مكافحة الفساد لا تشير تحديداً إلى حماية الصحفيين، لكنها تُسلّم بأهمية حماية الأشخاص الذين يُحققون في مختلف جوانب الفساد. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساعدة الصحفيين في الاضطلاع بأنشطتهم بمسؤولية وبروح مهنية. وأضافت قائلة إن من المهم مراعاة أن جهود مكافحة الفساد يجب أن تكون متناسقة وإن الدول مقيّدة بالتزامات معينة، لكن المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والدوائر الأكاديمية لها دور أيضاً في هذا الصدد، وإن الفرص متاحة لمواصلة العمل صوب بلوغ هدف منع الفساد مع السعي إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

سادساً- الملاحظات الختامية للمنسق

٢٥- رحب المنسق بالنهج الثري والشامل الذي اتبعه كل الحاضرين من المناظرين والوفود والمتحدثين. وتناولت حلقة النقاش الفساد من أبسط أنواعه على المستويات الدنيا إلى الفساد واسع النطاق على الصعيد عبر الوطني. واتفقت آراء المشاركين على وجود صلة وطيدة بين جهود مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. ويؤمل من ثم أن تحظى تلك الجهود باهتمام متواصل من مجلس حقوق الإنسان. فمن الواضح ضرورة أن يتصدى المجلس لآثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان.

٢٦- ويرى المنسق أن من الممكن إلى حد كبير أن تستخدم حركة مكافحة الفساد آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة استخداماً أفضل، ومنها آليات مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وينبغي لكل دراسة بشأن مكافحة الفساد وحقوق الإنسان أن تتصدى لضرورة إنشاء آلية متابعة قد تتجسد في شخص مقرر أو تكون في شكل إجراءات أخرى. ويُعتقد أن هناك حاجة إلى إعداد

تقارير منتظمة عن حقوق الإنسان والفساد. وينبغي أن تقيّم هذه التقارير كذلك الفساد الذي يؤدي إلى انتهاكات مباشرة أو غير مباشرة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تدمج سلطات مكافحة الفساد حقوق الإنسان في عملياتها. ورحب المنسق أيضاً بالآراء الداعية إلى حماية النشاط في مجال مكافحة الفساد باعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٧- وختم المنسق بالقول إن الحلقة شهدت إجراء نقاش مفعم بالحيوية ومثير للاهتمام وثري. وهناك أدلة فكرية وعملية على أن الفساد يشكل عقبة كأداء أمام أعمال جميع حقوق الإنسان - المدنية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - والحق في التنمية. وتكون جهود مكافحة الفساد فعالة ومستدامة إلى أبعد حد إذا ما اقترنت بنهج يحترم جميع حقوق الإنسان ويجعل الأفراد في الصميم. لذا يجب أن تسير جهود مكافحة الفساد جنباً إلى جنب مع جهود ضمان حقوق الإنسان.